المؤسسات الأهلية
وحماية الأمن الاجتماعي

ⓗ حسن موسى الصفار، ١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الصفار ، حسن موسى
المؤسسات الأهلية وحماية الأمن الاجتماعي . / حسن موسى
الصفار - القطيف ،
١٤٢٩هـ
٠، ص ؛ ٠سم
ردمك : ١-٠٠٢٤-٠٠-٦٠٣-٩٧٨
١- السعودية - التنمية الاجتماعية أ.العنوان
ديوي ٣٦١,٩٥٣١ ١١٧١/ ١٤٢٩
رقم الإيداع :١١٧١/ ١٤٢٩
ردمك : ١-٠٠٢٤-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م

المؤسسات الأهلية

وحماية الأمن الاجتماعي

حسن موسى الصفار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

المحتويات



المقدمة

يُفترض أن يشعر الإنسان بالأمن والاطمئنان في محيطه الاجتماعي، فالمجتمع هو عائلة الإنسان الكبيرة، والحصن الذي يلجأ إليه لدفع أي عدوان خارجي.

وأسوأ ما يواجهه الإنسان أن يشعر بالخوف على نفسه أو ماله أو عرضه من داخل مجتمعه، وتلك هي الحالة المرعبة التي تخشى مجتمعاتنا من الوصول إليها، في ظل تصاعد الجريمة والانحراف، بعد أن كانت هذه المجتمعات تعيش مستوى تُحسد عليه من الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي.

فقد شاع استعمال العنف لأتفه الأسباب، وصار اقتناء السلاح أمراً مألوفاً، بل أصبح هناك تفاخر بكثافة إطلاق النار في بعض حفلات الزواج.

وفي كل يوم تقع جرائم قتل في المملكة العربية السعودية، بمعدل ٤٣ جريمة قتل يومياً، حسب إحصاءات الأمن العام السعودي، التي سجلت حدوث ١٥٤٩٢ جريمة قتل لعام ٢٠٠٦م.

عدا حالات النزاع والطعن بالسكاكين والآلات الحادة التي يسلم فيها الضحايا من الموت.

أما جرائم السرقة والاعتداء على الأموال والممتلكات الخاصة والعامة فحدّث ولا حرج، من اقتحام البيوت والمنشآت، وسرقة السيارات وموادّ البناء. كما تحصل اعتداءات مسلحة بعض الأحيان في وضح النهار على بعض المؤسسات التجارية، لأخذ ما في خزائنها تحت التهديد، ووصل الأمر إلى نهب أجهزة التليفون النقال من أيدي أصحابها، وخطف حقائب النساء منهن وسط الشوارع والأسواق.

إن إحصاءات الأمن العام السعودي تشير إلى وقوع ٣٩٦٠٨ جريمة سرقة لعام ٢٠٠٦م، بمعدل ١١٠ جرائم يومياً، لكن هذا الرقم يقتصر على جرائم السرقة التي تصل عنها بلاغات إلى الأجهزة الأمنية، ومن المقطوع به أن نسبة عالية من حوادث السرقات لا يبلغ عنها ضحاياها لسبب أو لآخر.

والأكثر إثارة للقلق هو الخطر على الأعراض، بدءاً من المعاكسات التليفونية، ومحاولات الاستدراج والإغراء عبر محادثات الشات على الانترنت، والتعرض للفتيات والنساء في الأسواق والأماكن العامة، وانتهاء بحوادث الخطف والاغتصاب التي لم يسلم منها الأولاد القصّر ذكوراً وإناثاً.

ومطالعة عابرة لأي جريدة يومية محلية في السعودية ودول الخليج

تكشف للإنسان تحوّل الجريمة إلى ظاهرة متنامية في هذه البلدان والمجتمعات.

إننا لا نريد أن نرسم صورة قاتمة سوداء عن واقع مجتمعاتنا، ونعلم أن ما يحدث هو إفراز لمشكلات اجتماعية قائمة، وأنه من آثار تحولات وتطورات الحياة، وانعكاس لواقع العولمة والانفتاح. وندرك أن مجتمعات أخرى تعيش واقعاً أفظع وأسوأ مما نحن فيه.

لكن ذلك يستوجب أن نقرع جرس الإنذار، وأن لا ننتظر الوصول إلى الأسوأ، فأمن المجتمع في خطر، ولا بد من إعلان حالة استنفار وطوارئ اجتماعية وأخلاقية، لوضع حدٍ للتصاعد المرعب في حوادث الإجرام والعدوان.

وإذا كانت الدولة مسئولة بالدرجة الأولى عن حفظ امن المواطنين، فإنها لن تستطيع مهما أُتيت من قوة أن تنجز هذه المهمة بعيداً عن مشاركة المواطنين وتحملهم للمسؤولية إلى جانب الدولة على هذا الصعيد.

إن من يمارسون الإجرام والعدوان ويعبثون بأمن المجتمع، لم يأتوا من كوكب آخر، ولا هم عناصر غريبة وافدة، بل إن معظمهم من أبناء المجتمع وأفراده، عدا نسبة من الأجانب الوافدين.

وذلك يكشف عن خلل في بنية المجتمع، وضعف في الحصانة الأخلاقية لأبنائه، وتقصير في الأداء التربوي، كما يكشف عن اهتزاز النظام القيمي، والالتزام الديني.

ومعالجة هذه النواقص وسدّ هذه الثغرات هي في الأساس وظيفة القوى الواعية في المجتمع.

بل إن للمجتمع الأهلي دوراً في تذكير أجهزة الدولة بمسؤولياتها

الأمنية، والمتابعة معها والرقابة عليها، والتعاون معها من أجل إنجاز وظائفها بالمستوى المطلوب.

وهذه الصفحات بين يديّ القارئ الكريم هي استنهاض للدور الأهلي في حفظ أمن المجتمع وحمايته، كتبتها ورقة بحث مقدمة لمؤتمر (الأمن الاجتماعي.. تطلعات وتحديات) الذي انعقد بتاريخ ١٧-١٩شوال ١٤٢٨هـ الموافق ٢٩-٣١ اكتوبر٢٠٠٧م في المنامة عاصمة مملكة البحرين تلبية لدعوة تلقيتها من الجهة المشرفة على المؤتمر وهي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

أرجو أن تسهم في لفت الأنظار، وشحذ الهمم، من أجل مبادرات أهلية في تحمّل المسؤولية تجاه الأمن الاجتماعي.

ومن الله التوفيق.

حسن موسى الصفار
٦ذو القعدة ١٤٢٨هـ
١٦/ ١١/ ٢٠٠٧م

المؤسسات الأهلية قوة المجتمع

يتعاظم دور المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في المجتمعات المتقدمة، ويمتد إلى مختلف مجالات الشأن العام، فلا تكاد تجد جانباً من جوانب الحياة إلا وهناك جمعيات ومجموعات تطوعية توجّه جهودها للاهتمام به، بدءاً من الشأن السياسي وانتهاءً بقضية الرفق بالحيوان.

ولا شك أن وجود هذه المؤسسات الأهلية في تلك المجتمعات، هو من أهم مقومات قوتها واستقرارها، وتجديد الحيوية والنشاط في أوساطها.

وهو مظهر لإحساس الناس هناك بالمسؤولية تجاه قضايا الحياة، والتصدي لتحمل أعبائها. ومع قوة حكوماتهم ووفرة إمكانياتها، لكنهم

لا يلقون الأعباء كاملة على كاهل الحكومات، بل يشاركونها إدارة مختلف شؤون الحياة.

وفي القضايا الاجتماعية بالذات تنتزع هذه المؤسسات الأهلية زمام المبادرة، وترى نفسها أولى وأقدر من الحكومات على مواجهتها.

تقول (ميليسا بيرمان) الرئيسة التنفيذية لمؤسسة روكفيلر فيلانثروبي ادفايزر - مؤسسة استشارية غير ربحية: (إننا في المجتمع الأمريكي عموماً فقدنا قناعتنا بأن الحكومة هي المكان الذي تتم فيه الحلول للمشكلات الاجتماعية، فمن أيام ثورة ريجان فصاعداً انجذبنا إلى الرأي بأن القطاع الخاص هو الذي سيوجد حلولاً ابتكارية وفعالة، والحل الحيوي الوحيد الذي نراه الآن يتمثل في المشاريع الخاصة، والعمل الخيري الخاص لذلك ننظر إليه لحل المشكلات)[١].

لقد تم إنشاء مؤسسة كارينجي بنيويورك عام ١٩١١م بوقف يساوي ١٣٦ مليون دولار لدعم المكتبات العلمية، وتوفير نظم التقاعد لأساتذة الجامعات.

وقامت مؤسسة روكفلر الخيرية بتمويل الأبحاث الطبية لتطوير اللقاح ضد الأمراض المستعصية آنذاك، بالإضافة إلى البحوث الزراعية التي رفعت من مردود زراعة القمح والأرز.

كما تأسست مؤسسة فورد سنة ١٩٣٦م برأسمال يفوق ١١ مليار دولار لمعالجة مسائل عالمية معقدة مثل إيجاد الحلول للصراعات الإقليمية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

(١) لورين فوستر/ ثروة بلا حدود وبر بلا حدود/ مقال في جريدة الاقتصادية السعودية ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧م.

وخصص رئيس مايكروسوفت (بيل جايتس) أكثر من ٢٥ مليار دولار لإنشاء مؤسسة للعمل الخيري[١].

ويبلغ عدد الجمعيات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية (١,٥١٤,٠٠٠) جمعية.

وفي ألمانيا: (٨٠٠,٠٠٠) جمعية.

وفي فرنسا: (٦٠٠,٠٠٠) جمعية.

وفي بريطانيا: (٣٥٠,٠٠٠) جمعية.

ويوجد في إسرائيل أكثر من ٣٥ ألف منظمة غير ربحية[٢].

ومن المؤسسات الأهلية التي تلفت النظر وتشدّ الانتباه، تلك المؤسسات التي تُعنى بنشر القيم والتبشير بالتوجهات الأخلاقية في المجتمعات الغربية، ومن نماذجها الحركة التي انطلقت في باريس سنة ١٩٩٣م للمحافظة على العفة، تحت عنوان (الحب الحقيقي يستطيع الانتظار) وقد ضمت حوالي ٦٠٠ عضو من الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ و ٢٥ سنة، يلتزمون كتابةً بالمحافظة على عفافهم وطهارتهم، أي عدم ممارسة علاقة غير شرعية. هذه الحركة الفرنسية نشأت تحت إشراف جمعية تدعو إلى العودة إلى القيم العائلية.

وسبقتها حركة مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية بها حوالي ٢٥٠ ألف شاب وشابة يجمعهم هدف واحد هو المحافظة على العفة[٣].

---

(١) منير الحداد/ ثقافة العمل الخيري/ مقال في جريدة إيلاف الالكترونية/ ١٦اغسطس ٢٠٠٧م.

(٢) موقع مجلة آسية الاجتماعية: www.asyeh.com.

(٣) جريدة المسلمون: عدد ٦٦٢ بتاريخ ٩/٦/١٤١٨هـ.

وذكر تقرير عن حركة التطوع في أعمال المساعدة المدنية والأهلية في المجتمع الياباني أنه أحصى في سنة ١٩٩٩م سبعة ملايين متطوع اجتمعوا في نحو مئة وعشرين ألف رابطة وجمعية يفوق عدد متطوعاتها عدد المتطوعين الذكور[١].

(١) جريدة الحياة:لندن ١ مايو ٢٠٠١م.

المؤسسات الأهلية وأمن المجتمع

تحقق مؤسسات العمل الأهلي أغراضاً إيجابية كبيرة تخدم قوة المجتمع، وتعزِّز أمْنه واستقراره فهي:

أولاً: تخلق وتنمي الشعور بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه مجتمعاتهم، وتكرّس في نفوسهم قيم الخير والعطاء، ولا شك أن هذا الانشداد الإيجابي للمجتمع، يمثل نوعاً من الحصانة الذاتية من الانزلاق في مهاوي الإجرام والفساد، فأكثر من يتورطون في الإضرار بأمن المجتمع، هم من يحملون مشاعر سلبية تجاهه، كردّ فعل لضغوط يعانونها، أو لتأثرهم بأفكار خاطئة.

ثانياً: تستوعب وتحتوي الطاقات من أبناء المجتمع، لتوجهها الاتجاه الصحيح، وخاصة من شريحة الشباب، الذين لديهم فائض من الوقت

والطاقة، وطموح لتكوين الذات وانتزاع الدور، وإذا لم توفر لهم الأجواء الصالحة، والقنوات المناسبة، فقد يضيعون في المتاهات، ويصبحون عبئاً على أمن المجتمع.

إن قيام منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات العمل الأهلي، تفتح آفاقاً واسعة أمام شريحة كبيرة من جيل الشباب والشابات، ليصرفوا فائض جهدهم ووقتهم، فيما يصقل مواهبهم وقدراتهم، ويخدم مجتمعاتهم وأوطانهم.

ثالثاً: تقدم الحلول والمعالجات للمشاكل الاجتماعية، حتى لا تتفاقم، وتصبح بؤراً منتجة للاضطراب وتقويض أمن المجتمع.

فمشكلة الفقر مثلاً، وضعف التعليم، ومشكلة البطالة، والخلافات الأسرية، والصراعات الداخلية في المجتمع، وأمثالها توفر أرضية خصبة للإجرام والإرهاب.

ووجود جمعيات خيرية، ومؤسسات أهلية، تقوم إلى جانب دور الدولة الرئيس، بالتصدي لمعالجة هذه المشاكل، والاهتمام بمناطق الضعف والحاجة في المجتمع، يساعد كثيراً في التقليص من مساحتها، واحتواء آثارها ومضاعفاتها.

رابعاً: تتبنى بعض المؤسسات الأهلية الاهتمام بنشر ثقافة الفضيلة والالتزام الأخلاقي، والتبشير بقيم الخير والصلاح، ووضع البرامج والخطط لمقاومة كل سلوك منحرف، وكل اتجاه ضار بأمن المجتمع ومصلحة الفرد.

إن افتقاد مثل هذه المؤسسات، يجعل ساحة المجتمع مكشوفة أمام إرادات السوء والانحراف، من داخل المجتمع وخارجه، خاصة في عصر العولمة، الذي تحولت فيه اتجاهات الفساد والإجرام إلى مافيات دولية،

وشبكات عالمية، بادرت إلى توظيف تقدم التكنولوجيا، ووسائل الإعلام والاتصالات، في اختراق جميع الشعوب والمجتمعات.

وتشير التقارير الدولية إلى اليابان باعتبارها ذات أفضل تجربة في الاستفادة من العمل الأهلي، والإسهام الاجتماعي، للتصدي للجريمة وحماية أمن المجتمع. حسبما ورد في تقرير لمعهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية **UNRISD** سنة ١٩٩٥م.

فاليابان ـ قياساً إلى غيرها من البلدان ـ ذات نسبة متدنية من الجرائم، ولربما خلال الخمسين سنة الأخيرة، البلد الوحيد في العالم الذي تتناقص فيه معدلات الجريمة، ويعود قدر كبير من النجاح إلى ما يقوم به المجتمع، وإلى عدد كبير جداً من منظمات مكافحة الجريمة: فجمعيات منع الجريمة مثلاً، فيها ٥٤٠ ألف وحدة ارتباط، ومنظمة إرشاد الشباب فيها ١٢٦ ألف متطوع متعاون، وجمعية المرأة لإعادة التأهيل تضم ٣٢٠ ألف متطوعة، أما جمعية الضباط المتطوعين فتضم ٨٠ ألف عضو.

وتركز الكثير من هذه المنظمات العاملة في الأحياء والمدارس، ومواقع العمل، جهودها على منع الجريمة. لكن المواطنين أيضاً يقومون بدور مهم بعد الإدانة في عملية الإصلاح.

ويُسهم الكثير من الأهليين مثلاً في نظام (الطبيب الزائر) الذي يقوم من خلاله كبار السن من المعلمين والمرشدين الاجتماعيين، والمحامين، والقسيسين وغيرهم، بتقديم النصح والإرشاد إلى المعتقلين في السجون، والشباب في الإصلاحيات.

وهناك ألوف من المواطنين الآخرين يحاولون تضييق الفجوة بين السجناء وبقية أفراد المجتمع، عن طريق تنظيم أنشطة تربوية وثقافية وفعاليات أخرى للنزلاء.

لذا فحين تنقضي فترة الحبس يساعد المجتمع المحلي على إعادة دمج الجناة السابقين في مجتمعهم[1].

(١) معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية/ حالات فوضى- الآثار الاجتماعية للعولمة، صـ ١٣٣، الطبعة العربية الأولى ١٩٩٧م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت.

اختلال الأمن الاجتماعي

كانت مجتمعاتنا الخليجية إلى وقت قريب تنعم بدرجة عالية من الأمن الاجتماعي، بسبب وحدة نسيجها، ولبساطة الحياة، وسيطرة الأعراف والتقاليد، ودور الدين في ضبط تصرفات الأفراد وممارساتهم.

كانت حوادث الإجرام والعدوان نادرة محدودة، وكان الناس ضمن مجتمعهم يشعرون بالأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

لكن تطورات الحياة أفرزت واقعاً جديداً يسلب الاطمئنان ويثير القلق في نفوس الناس على أمنهم الاجتماعي، فقد أصبحت حوادث الإجرام من ممارسة العنف، والسرقة والسطو على الممتلكات، وانتهاك الأعراض، وتهريب وترويج المخدرات حوادث يومية في مختلف دول

الخليج ولا تكاد تخلو الصحافة الخليجية يومياً من ذكر عدد من الحوادث في هذا السِّياق.

ومما يبعث على الفزع أن التقارير الصادرة عن الأجهزة الأمنية الرسمية في دول الخليج تشير إلى تصاعد خطير في معدلات الجريمة.

فقد ارتفع عدد الجرائم في السعودية ليصل إلى ٩٠ ألف جريمة جنائية، بمعدل جريمة واحدة لكل ٢٥٢ فرد في السعودية حسب إحصاءات الأمن العام السعودي لعام ٢٠٠٥م، وتتصدر حالة السرقة الجرائم الجنائية في السعودية بواقع ٤٣٤٨٩ حالة، تليها جرائم الاعتداء على النفس كالقتل وحالات الانتحار بواقع ١٤٠٤٠ جريمة، تعقبها الجرائم الأخلاقية بواقع ١٠٧٣٨ جريمة حسب الإحصاء نفسه. وتحكي هذه الأرقام ارتفاع معدل الجريمة عن معدلها عام ٢٠٠١م إذ لم يتجاوز ٧٣ ألف جريمة[١].

ورغم أن إحصائية عام ٢٠٠٦م الصادرة عن الأمن العام السعودي قد أشارت إلى انخفاض طفيف في المعدل العام للجريمة، حيث كان الرقم هو ٨٨٦٠٩ جريمة، لكن المرعب في هذه الإحصائية هو الارتفاع النوعي في بعض مجالات الجريمة، فجرائم القتل التي كانت عند حدود ١٤٠٤٠ حادثة سنة ٢٠٠٥م، بلغت ١٥٤٩٢ جريمة قتل سنة ٢٠٠٦م، أي بزيادة ١٤٥٢ حالة عن العام السابق[٢].

وتحدثت إحصائية لوزارة الداخلية الكويتية عن عام٢٠٠٤م أن متوسط إجمالي الجرائم في الكويت كل شهر ١٥٧١ جريمة، أي بمعدل

(١) جريدة الوطن السعودية: ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦م.

(٢) جريدة الشرق الأوسط- لندن ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧م.

٥٢ جريمة في اليوم[١].

وفي سنة ٢٠٠٦م، بلغ عدد الجرائم ٢٢٠٦٢ جريمة أي بمعدل ٦٢ جريمة في اليوم[٢].

إن أسباباً عديدة وراء هذا التصاعد في معدلات الجريمة واختلال الأمن، من أبرزها ضعف دور الأسرة وتأثيرها، والانفتاح الثقافي والإعلامي، وانحسار الوازع الديني، وضغوط الحياة المعيشية، وتفشي البطالة، وانشغال أجهزة الأمن بمواجهة الإرهاب، إلى ما هنالك من أسباب تخصصت في ذكرها ودراسة انعكاساتها الأمنية أبحاث ودراسات كثيرة.

إن الغالبية العظمى من أبناء مجتمعاتنا يعيشون هول الصدمة من واقع كانوا يسمعون عن مثله في بلدان أخرى، وكانوا يعتقدون أنهم بمنجى منه، لكنهم وجدوا أنفسهم محاصرين به.

إنه لا يفيدنا اجترار الحسرات على ماض كنا نتمتع فيه بدرجة عالية من الأمن الاجتماعي، ولا ينفعنا إبداء التذمّر وتهويل ما يقع من حوادث الإجرام، فتطورات الحياة لها انعكاساتها وإفرازاتها، كما أننا جزء من هذا العالم الذي يعيش المشكلة في كل أرجائه وأصقاعه، بدرجات متفاوتة، وواقع العولمة لا يتيح لنا فرصة الاختيار بين ما نريد وما لا نريد.

إنه تحدٍّ قائم لا يمكن تجاهله ولا تجاوزه، ولا يواجه بالتمنيات والآمال، بل يستلزم تعبئة الجهود والطاقات، ووضع البرامج والخطط، وتكامل الأدوار، بين مختلف قوى المجتمع وشرائحه.

---

(١) جريدة الشرق الأوسط – لندن ٨ أغسطس ٢٠٠٧م.

(٢) جريدة القبس الكويتية: ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧م.

إن ساحة مجتمعاتنا الخليجية بحاجة ماسة إلى تفعيل الدور الأهلي، واستنهاض القدرات الأهلية، من أجل حماية الأمن الاجتماعي، ومواجهة زحف الجريمة والفساد.

عوائق الدور الأهلي

بيد أن هناك عدداً من العوائق وعوامل التثبيط التي تحدّ من حركة العمل الأهلي، لعل أبرزها ما يلي:

١. الاتكال على الدولة

ينحو الناس باللائمة على أجهزة أمن الدولة في اختلال الأمن الاجتماعي، ويحمّلون سياسات الحكومة التعليمية والاقتصادية مسؤولية هذه الظواهر المرعبة، ويريدون من الدولة أن تتصدى لمواجهة العابثين بأمن المجتمع، وأن تصحّح سياساتها لاستيعاب أبناء الوطن وخاصة شريحة الشباب، بإتاحة فرص التعليم، وتوفير مجالات العمل، وتهيئة الظروف أمامهم لبناء مستقبلهم في الحياة.

ولا شك أن الدولة تتحمل المسؤولية الأكبر في إدارة شؤون البلاد

والعباد، لكن ما يجب إدراكه هو أن أي دولة مهما كانت قدراتها وقوتها لا تستطيع أن تقوم بكل شيء، وأن تفعل كل شيء، فلقدراتها وتأثيرها حدود.

إن أقوى الدول تعليماً واقتصاداً وأجهزة أمنية كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربا، لم تستطع أن تمنع انتشار الجريمة، ولا أن تحمي أمن مواطنيها حماية كاملة.

لقد أجري استطلاع للرأي العام في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٤م، قامت به شركة **ABC** للتلفزيون، بالتعاون مع جريدة الواشنطن بوست، فوجد أن ٢١٪ ممن أجابوا يعتقدون أن الجريمة الآن هي المشكلة الكبرى التي تواجه البلاد، كما كشف استفتاء آخر أن ٤٠٪ ممن أجابوا قد غيّروا أسلوب حياتهم خوفاً من المجرمين، وبيّن المسح العام لضحايا الجرائم في أمريكا لعام ١٩٩٢م أن هناك شخصاً واحداً من كل ٧٣ شخصاً تزيد أعمارهم عن ٣٥ سنة وقع ضحية جريمة عنف، وأن شخصاً واحداً من كل ١٣ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنة قد تعرض لجريمة عنف[(١)].

وتشير آخر الإحصاءات إلى أن هناك جريمة قتل واحدة تقع في أمريكا كل ٢٢ دقيقة، وأن هناك حالة اغتصاب واحدة في كل خمس دقائق.

وأن هناك حالة سرقة واحدة تقع في كل ٤٩ ثانية.

وأن هناك حالة سطو واحدة تقع في كل عشر ثوان.

وتوصل البروفيسور (مورجان رينولدز) الأستاذ بجامعة تكساس في

---

(١) حالات فوضى- مصدر سابق صـ ١١٨-١٢٠.

دراسة له عن السرقة في المجتمع الأمريكي، إلى أن هناك حوالي ٥٠٠ ألف جريمة سرقة تقع في أمريكا شهرياً، وأن نصفها فقط يتم إبلاغ الشرطة عنها[١].

ومع تركيز أجهزة الأمن الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر على مواجهة الإرهاب، زادت جرائم العنف والسطو والسرقة في أمريكا بدرجة ملحوظة، وكانت المباحث الفيدرالية قد قالت في عام ٢٠٠٥م بأن جرائم القتل قد زادت بنسبة ٤ ,٣٪، وهي أعلى نسبة زيادة منذ ١٥عاماً. وقالت في تقريرها أن عدد جرائم العنف قد وصل إلى أكثر من ٤ ,١ مليون جريمة في أنحاء الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٦م. وأن أعداد السرقات زادت بنسبة ٢ ,٧٪ عن عام ٢٠٠٥م[٢].

إذا كان ذلك يحدث في هذه الدول العظمى المستقرة سياسيًّا، والمتقدمة اقتصاديًّا، والمتفوقة علميًّا، فكيف بحال دولنا النامية؟

إن ذلك يدل على أنه حتى لو تحملت الدولة كل مسؤولياتها، وقامت بكل ما يتوجب عليها، فإن الجريمة ستجد لها مسارب لتعكير صفو أمن المجتمع.

بالطبع فإن تقدم سياسات الدولة، وقوة وجديّة أجهزتها الأمنية، سيحاصر الانفلات في الأمن الاجتماعي، ويساعد على خفضه وتقليصه، لكن تعدد بواعث ومصادر الجريمة، وتحولها إلى واقع عالمي، وتوفّر فرص التواصل والتأثير لشبكاتها وعصاباتها وتجارها، عبر الوسائل التكنولوجية

(١) جريدة عكاظ السعودية: ٢٦ يونيو٢٠٠٦م.

(٢) وكالة أنباء أمريكا إن أرابيك **www.Americainarabic.com**

والالكترونية المتطورة، كل ذلك يجعل الحرب معها سجالاً، والمعركة ضدها طويلة شاملة.

فلا بدَّ أن يشمّر المجتمع الأهلي عن ساعديه، ويستنفر قدراته، لتتضامن جهوده مع جهود الدولة، من أجل تجفيف منابع الإجرام، ووقاية أبناء المجتمع من السقوط في مهاوي الفساد والانحراف، ولحماية الأمن والاستقرار الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن الجهد الأهلي أبلغ تأثيراً في بعض المجالات المرتبطة بأمن المجتمع من عمل مؤسسات الدولة، كتفعيل دور الأسرة، وإحياء الوازع الديني في النفوس، ونشر قيم الفضيلة والأخلاق.

٢. تشريع العمل الأهلي

في الدول المتقدمة تفسح الأنظمة والقوانين المجال واسعاً لانطلاق مؤسسات العمل الأهلي، وتقدم الحوافز المغرية لإنشائها، وتقدم الدولة الدعم والتشجيع لمنظمات المجتمع المدني، مما أتاح الفرصة أمامها لاستقطاب الجهود والقدرات التطوعية، من أبناء مجتمعاتها، ومكّنها من كسب مواقع القوة والتأثير، واستفادت من مظلة الأمم المتحدة لتتحول إلى منظومة عالمية رديفة وموازية للمنظومة الرسمية الحكومية.

فأصبح للعمل الأهلي ومنظمات المجتمع المدني تأثير في صنع القرارات والتوجهات على مستوى دولها وعلى المستوى العالمي، وتصاعد دورها في معالجة القضايا الإنسانية والاجتماعية.

وهكذا أصبح من الممكن في عام ١٩٩٨م بالتحديد أن يعلن الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة في تقريره الذي يوثِّق مشاركة

المنظمات غير الحكومية في منظومة الأمم المتحدة: إن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات قد بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل، ولم يعد دور هذه المنظمات قاصراً على أنها عنصر لنشر المعلومات، بل أصبحت جهات لتشكيل سياسات، حيث تمثل الجسور التي لا غنى عنها بين الجماهير عامة والعلميات الحكومية الدولية، وأن درجة حشد أي مؤتمر عالمي لاهتمام المنظمات غير الحكومية، وسائر منظمات المجتمع المدني، أصبحت أحد المعايير المهمة للحكم على نجاح المؤتمر[١].

أما في عالمنا العربي فلا تزال هناك الكثير من التحفظات الرسمية والقيود النظامية على حركة العمل الأهـلي، وانطلاق المؤسسات الاجتماعية، فإنشاؤها يحتاج إلى الإجازة والتصريح، وليس إلى مجرد الإشعار والتسجيل كما في الدول المتقدمة، والحصول على الموافقة بالتأسيس دونه خرط القتاد لدى أغلب الحكومات، وبعد ذلك فإن كل نشاط أو فعالية يراد إقامتها قد تحتاج إلى تصريح وموافقة، وهكذا تنتصب العوائق والعراقيل أمام حركة العمل الأهلي الاجتماعي.

لقد انعقد مؤتمر بتاريخ ١٩-٢٢ يونيو ٢٠٠٦م في قرية (وايلد باد كروث) قرب مدينة ميونيخ في ألمانيا، لمناقشة دور مؤسسات المجتمع المدني العربي، تحت رعاية مؤسسة (هانس سيدل **Hanns Seidel Stiftung** وهي أكاديمية للعلوم السياسية، وشارك في المؤتمر عدد كبير من الأساتذة المتخصصين والخبراء العرب والألمان، ومندوبون من دول عربية، كان من بينهم وفد سعودي، أحد أعضائه الدكتور صدقة يحي فاضل عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، الذي قال: إن

(١) القمة العالمية لمجتمع المعلومات www.itu.int /wsis.

أهم ما خلص إليه المؤتمر هو: أن مؤسسات المجتمع المدني في معظم عالمنا العربي، ما زالت تحبو.... وما زال قيامها، وممارسة نشاطها، تحيط به الكثير من القيود والمعوقات الحكومية وغير الحكومية، وما لم تسهل مهمة قيام هذه المؤسسات، ويحرَّر نشاطها من الإجراءات المعيقة، فإن دورها سيكون هامشيًّا ومحدودًا. أي إن أهم عنصر لنجاح هذه المؤسسات هو الاستقلالية، وإن عدم توفر هذا العنصر يلغي مدنية تلك المؤسسات، ويحولها إلى مؤسسات حكومية، ومن ثم ينسف الغرض النبيل الذي استحدثت هذه الوسيلة من أجل تحقيقه[١].

إن التحديات الكبيرة التي تواجهها أوطاننا ومجتمعاتنا، تستلزم تضافر الجهود الرسمية والأهلية، ومن مصلحة الدولة تفعيل دور المجتمع، لتخفيف الأعباء على كاهلها، ولتحقيق التنمية البشرية، وإشراك الشعب في تحمل المسؤولية الوطنية.

٣.المجتمع وتحمّل المسؤولية

بينما يندفع الناس في بلدان أخرى ضمن مؤسساتهم المدنية، ومنظماتهم الأهلية التطوعية لتبني قضايا إنسانية خارج حدود أوطانهم، وعلى المستوى العالمي، كالدفاع عن حقوق الإنسان، ورفض الحروب، وحماية السلم في العالم.

وبينما يبادر الناس هناك للاهتمام بأمن الحيوانات، حيث تتحرك مثلاً مسيرة في روما تضم أكثر من ألفي شخص للمطالبة بحماية القطط الضالة

(١) الدكتور صدقة يحي فاضل: مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي/ مقال في مجلة الشورى السعودية/ العدد٨٠/ شعبان ١٤٢٧هـ.

في المدينة[١]، ترى غالبية الناس في بلداننا لا يبدون حماساً للعمل من أجل حماية مصالحهم العامة، وحفظ أمنهم واستقرارهم، ولا يبادرون للسعي والتحرك لمواجهة الأخطار التي تهدد قيمهم الأخلاقية، وكيانهم الاجتماعي.

بل يكتفون بإبداء التذمر والانزعاج، ويتبنَّون موقف التفرج وانتظار الحلول، ويتلاومون فيما بينهم ترامياً للمسؤولية للهرب من تحمل أعبائها، كما يقول تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلاوَمُونَ﴾[٢].

إن مستوى العمل الأهلي والنشاط التطوعي لا يزال ضعيفاً جدًّا في مجتمعاتنا، ولا يتناسب أبداً مع خطورة التحديات التي نواجهها، ولا مع حجم الطاقات التي نمتلكها، ولا ينسجم مع مفروض انتمائنا لدين عظيم يحمِّل أبناءه المسؤولية تجاه واقع البشرية جمعاء يقول تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [٣].

هناك بالطبع أسباب تقف خلف تأخر مستوى العمل الأهلي في مجتمعاتنا، منها ما يرتبط بالواقع السياسي حيث تحتكر الدولة أمور الشأن العام، وتنخفض نسبة المشاركة الشعبية في صنع القرار، ولا تتسع القوانين لحرية العمل الأهلي إلا بحدود وقيود. لذلك تربى المواطنون على الانكفاء والانطواء، والانشغال بأمورهم الذاتية، موكلين كل ما يرتبط بالشأن العام إلى الدولة ومتكلين عليها.

ومنها أسباب تتعلق بالجانب الثقافي، حيث يفتقد الكثيرون الثقة

---

(١) جريدة الحياة: لندن-٢٣/ ١٢/ ١٤٢٣هـ.

(٢) سورة القلم: الآية ٣٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

بأنفسهم، ولا يمتلكون الطموح الدافع للقيام بدور كبير، وتبنِّي قضايا عامة، وتحقيق انجاز مهم.

كما يسيطر الهمُّ الذاتي على النفوس، ويتدنى مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وغالب التوجيه الديني يركّز على المسائل العبادية الفردية، كأداء الصلاة، والحج والعمرة والزيارة، وتلاوة القرآن والدعاء، وإقامة المراسيم والشعائر الدينية، بينما لا يحظى الاهتمام بالشأن العام، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، بما يستحقه من تركيز وتذكير.

وهذا ما يفسر إقبال شريحة المتدينين في مجتمعاتنا على هذه المسائل والمبالغة فيها، بينما يعزفون عن الاهتمام بقضايا الإصلاح الاجتماعي.

وليس المطلوب خفض الاهتمام بتلك البرامج الدينية، فإنها تؤدي دورًا ايجابيًا في تنمية نوازع الخير والصلاح، بل الارتقاء بسائر الاهتمامات الاجتماعية، والتعامل معها وفق التوجيهات الدينية التي تجعلها في موقع الصدارة والأولوية.

وهناك أسباب تتصل بالجانب الاجتماعي، وضعف إرادة التعاون والقدرة على العمل الجمعي، بما يتطلبه من التزام نظام، ومشاركة في القرار، وتنازل عن الرأي لرأي الأكثرية، وامتلاك مهارات الاتصال والإقناع.

إن توجهات التربية والثقافة، والأجواء السائدة في مجتمعاتنا، غالباً ما تكرّس الحالة الفردية، وروح الهيمنة، لذلك تكثر حالات التصدع والانشقاق حتى في المجموعات الصغيرة، بدل الاتجاه إلى تكوين التحالفات والتكتلات بين المجاميع والمؤسسات، كما يحصل في المجتمعات الأخرى.

مما يؤكد الحاجة إلى ضخ ثقافة العمل الجمعي، والتربية على العمل المؤسساتي، لتراكم الخبرة والتجربة لدى المواطنين في هذا المضمار.



ساحات شاغرة

تصاعد معدلات الجريمة، وارتفاع مؤشر اختلال الأمن الاجتماعي سنة بعد أخرى في دول المنطقة، يجب أن يدقَّ ناقوس الخطر في نفوس أبناء مجتمعاتها، فطوفان العولمة الجارف لا يتوقف زحفه، وثروات المنطقة تجعلها سوقاً مغرية لعصابات الإجـرام، كما صرح بذلك أحد كبار المسؤولين في منظمة (انتربول) الدولية (آراسندرا لينغام)، على هامش مؤتمر لمكافحة المخدرات، عقد في معرض (ميليبول قطر ٩٦)، حيث ألقى كلمة دق فيها ناقوس الخطر، وأعطى أرقاماً دلّت على أن منطقة الخليج العربي باتت مستهدفة بشكل مركّز من قبل تجار المخدرات، وأن عصابات الإجرام تتطلع إلى هذه المنطقة بصفتها سوقاً جديدة مهمة[1].

واستقطاب المنطقة للملايين من الأيدي العاملة الوافدة من مختلف

(١) جريدة الحياة: لندن ١/ ٧/ ١٤١٧هـ.

المجتمعات والثقافات، يحدث اختلالاً في تركيبتها السكانية، ويُوجِد ثغرات في كيانها الاجتماعي.

يضاف ذلك إلى المشاكل القائمة داخل هذه المجتمعات، من أزمات تعليم، وبطالة، وصعوبات اقتصادية، وانعكاسات للتحولات الاجتماعية، وتأثيرات للتطورات السياسية في المحيط الإقليمي.

كل ذلك ينذر بوقوع ما هو أخطر وأسوأ في اختلال الأمن الاجتماعي، مما يستلزم حالة استنفار وطني عام، تتضافر فيه الجهود الأهلية مع الجهود الرسمية، لمواجهة هذه التحولات والتطورات، وللحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وحماية هويته وقيمه الأخلاقية.

إن هناك قضايا ومشكلات اجتماعية كثيرة تتطلب جهداً أهلياً مكثفاً للمعالجة، لتحصين أمن المجتمع، وسدّ الثغرات، ومواقع الخلل التي تنفذ منها عوامل الجريمة والفساد، ومن أمثلة تلك القضايا ما يلي:

حماية الأسرة

الأسرة هي خط الدفاع الأول عن أمن المجتمع، حيث توفر الاستقرار النفسي، وتشبع الجوع العاطفي، وتوثّق صلة الفرد بمجتمعه، وحين تتعرض الأسرة للاهتزاز والتفكك، تنفتح على المجتمع أبواب الشر والفساد، وقد أصبح تكوين الأسرة أمراً بالغ الصعوبة عند أكثر الشباب والفتيات في الظروف الحاضرة، مما أدى إلى تأخير سنّ الزواج، وارتفاع نسبة العنوسة، وذلك من أهم أسباب الجرائم الأخلاقية وانتهاك الأعراض.

فقد جاء في دراسة للدكتور عبدالله الفوزان الأستاذ المشارك في جامعة الملك سعود بالرياض بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧م: أن نسبة العانسات في السعودية ارتفعت لتصل إلى أكثر من مليون عانس، فيما شهد عام واحد فقط ١٨ ألف حالة طلاق من أصل ٦٠ ألف عقد زواج.

كما تتعرض الأسرة اليوم للكثير من الضغوط بسبب ضعف التأهيل للنجاح والتوافق العائلي، وللتأثير السلبي لوسائل الإعلام والاتصالات، وصعوبة توفير متطلبات الحياة.

ونتيجة لذلك تنهار كثير من الأسر، كما تحكي أرقام وإحصاءات وقوعات الطلاق، وتزداد المشكلات والنزاعات العائلية، حسب بيانات المحاكم الشرعية.

إن مجتمعاتنا بحاجة ماسّة إلى جهد أهلي مكثف، يهتم بقضايا الزواج والأسرة والتربية، بتأسيس مراكز ومؤسسات، لتيسير أمور الزواج، ولتأهيل الشباب والفتيات للنجاح في حياتهم الزوجية، ومساعدتهم في تجاوز المشكلات، وتكوين لجان لإصلاح ذات البين..

وقد حقق مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج تجربة ناجحة في هذا المجال، حيث تأسس هذا المشروع في الرياض سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، بهدف إعانة غير القادرين من الشباب على تحمل تبعات الزواج المادية، والمساهمة في علاج ظاهرة العنوسة، ويقدم خدماته ضمن مدينة الرياض في صورة قروض وهبات، كما توجد فيه إدارة لتقديم التوجيهات والإرشادات والدراسات التي يحتاجها الشباب المقبلون على الزواج، وتشير تقارير المؤسسة إلى أنه تصلهم يوميًّا ما يقرب من عشرة طلبات من الشباب للمساعدة والقرض من أجل الزواج،

ويعمل المشروع على تزويج حوالي ٢٥٠٠ شاب وشابة كل عام.

كما خصص المشروع هاتفاً للاستشارات الأسرية، يقدِّم من خلالها الاستشارات بالتعاون مع مجموعة من المختصين في القضايا الأسرية والاجتماعية. وقد كانت هناك نتائج ملموسة من خلال تراجع كثير ممن يطلبون الاستشارات عن الطلاق.

وفي المشروع وحدة للإصلاح الأسري، وأخرى للإسهام في التوفيق بين راغبي الزواج من الجنسين للحد من ظاهرة العنوسة[١].

إن كل مدينة وقرية في بلداننا بحاجة إلى مثل هذا المشروع.

مواجهة الفقر

تأسست في مجتمعاتنا جمعيات خيرية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، لكنها بحاجة إلى تفاعل وتجاوب أكبر من قبل أبناء المجتمع، فرقعة الفقر والحاجة تتسع يوماً بعد آخر، بسبب الظروف الاقتصادية، كما أنه لم يعد كافياً في مواجهة الفقر تقديم مساعدات وإعانات شهرية أو موسمية، بل لا بدَّ من وضع حلول ومعالجات جذرية لمحاصرة الفقر، بتشجيع التعليم، وتوفير فرص العمل، والمساعدة على إنشاء المشاريع وموارد الدخل، والسعي لحل أزمة السكن، والاهتمام بالمعوقين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولا بد من الإشادة بالمبادرات الخيّرة الريادية التي اهتمت بتقديم معالجات أساسية لحاجات الضعفاء في المجتمع، كحل أزمة السكن، وتوفير فرص التعليم والعمل.

---

(١) موقع مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج www.alzwaj.org

ومنها مبادرة رجل الأعمال البحريني الراحل الحاج حسن بن علي العالي (١٩٢١-٢٠٠٣م) لكفالة الطالب الجامعي، حيث أنفق ما يزيد على المليون دينار بحريني (عشرة ملايين ريال سعودي) لرعاية ما يربو على ألفي(٢٠٠٠) طالب وطالبة لمواصلة دراساتهم العليا في جامعات البحرين ومعاهدها وفي خارج البحرين.

وكذلك مبادرته الأخرى لتوفير السكن المناسب للعوائل الفقيرة بإنشاء مساكن لهم أو ترميم مساكنهم، والتي بدأها سنة ١٩٨٦م، في بعض قرى البحرين، وأنجز حتى وفاته بناء ٢١٣ منزلاً، أشادها على نفقته الخاصة، وقام بترميم وصيانة أكثر من ألف منزل[1].

وعلى غرار هذه المبادرة جاءت مبادرة أسرة الجبر في منطقة الأحساء بإقامة مشروع للإسكان الميسر بكلفة ٥٠ مليون ريال، يشتمل على ٢٢٥ وحدة سكنية.

كما أسست شركة عبداللطيف جميل في السعودية، صندوقاً لدعم المشاريع الصغيرة، أسهم في توفير آلاف فرص العمل لأبناء العوائل الفقيرة.

إن مثل هذه المبادرات الخيّرة يجب أن تتحول إلى مسار في العمل الأهلي، لا أن تبقى في دائرة المبادرات الفردية المحدودة.

احتضان الشباب

تصل نسبة الشباب في مجتمعاتنا إلى ٥٥٪ وتنصب أكثر ضغوطات

(١) مجموعة مؤلفين: الحاج حسن بن علي العالي مسيرة خير وعطاء مستمرة/ دار الوسط للصحافة والنشر، البحرين ٢٠٠٣م.

الحياة على هذه الشريحة، كما تستهدفها مختلف التيارات والتوجهات، وعصابات الإجرام، وأساليب الإغواء والإغراء، لذلك يشكلون النسبة الغالبية من المتورطين في قضايا الإجـرام، وأدوات الإخلال بأمن المجتمع.

ولا يمكن المراهنة على القمع والعقوبة لردع هذه التوجهات في أوساط الشباب، بل لا بدَّ من احتضان هذه الشريحة، وتفهم ظروفهم ومشاكلهم، وفتح الآفاق أمامهم، وإتاحة الفرص التي تمكنهم من التعبير عن ذواتهم، وتنمية طاقاتهم والاطمئنان إلى المستقبل.

وهذا هو دور المؤسسات الاجتماعية والعمل الأهلي، بتكوين أندية ومنتديات وجمعيات للشباب، تشبع لديهم شعور الحاجة للانتماء، وتوفر لهم الثقافة الهادية، والبرامج المفيدة.

إن الشباب الذين يسقطون في مهاوي الإجرام والانحراف لا يصح أن يُنظر إليهم نظرة مقت وانتقام، بل ينبغي التعامل معهم كضحايا ومنكوبين، يجب تشكيل فرق إنقاذ لإسعافهم وانتشالهم من مهاوي الرذيلة والفساد، والعمل على إعادة تأهيلهم لتجاوز آثار تلك الأمراض التي ابتلوا بها.

وهناك مثلاً تجارب ناجحة لتعافي مجاميع من الشباب من حالة الإدمان على المخدرات، بعد أن توجهت لهم لجان مختصة، تمكنت من استنهاض إرادتهم، وإيقاظ وعيهم، فأصبحوا دعاة خير وصلاح في أوساط زملائهم السابقين.

وفي مدينة صفوى من مدن محافظة القطيف في المنطقة الشرقية، واكبت تجربة رائعة، قام بها الإخوة العاملون في مهرجان الزواج الجماعي، حيث

كانوا يعانون من وجود ثلة من الشباب الطائشين الذين كانوا يستغلون المناسبات الاجتماعية للقيام بأعمال التفحيط بالسيارات والموتورسيكلات، بطريقة خطيرة مزعجة، وكان الكثيرون يدعون إلى مواجهتهم، والاستعانة بالأجهزة الأمنية لقمعهم وردعهم، لكن أحد المسؤولين في إدارة المهرجان فكر في السعي لإصلاحهم، فعقد جلسات ولقاءات مع بعض أقطابهم، واستثار نخوتهم الاجتماعية، وامتدح شجاعتهم وقوتهم، وطلب منهم أن يقوموا بدور متميز لحماية المهرجان وإنجاح انعقاده، واستطاع أخيراً تحويلهم إلى فرقة عاملة في المهرجان، تقوم بأصعب المهام التنفيذية العملية.

تعزيز الأمن الفكري والأخلاقي

ما يعيشه كثير من الشباب من فراغ فكري، يجعلهم فريسة سهلة للتوجهات الانحرافية، التي تتقن صناعة الإغواء والإغراء، وتستخدم أفضل وسائل التطور العلمي والتكنولوجي.

كما أن ضعف الاهتمام التربوي، والتنشئة الأخلاقية، يجعل نظام المناعة عند شريحة الشباب ضعيفة قابلة للاختراق، بينما تحيط بهم أجواء فاسدة تتعدد فيها أساليب إثارة الغرائز وتحريض الشهوات.

إن الخطاب الديني التقليدي، والمواعظ الأخلاقية التقريعية، لا تستطيع مواجهة هذا الطوفان الجارف من الانحرافات الفكرية والفساد الأخلاقي.

فلا بدَّ من تجديد لغة الخطاب الديني، وتحديث أساليب عرض الأفكار

والتوجهات، وإنشاء المؤسسات والمراكز التخصصية، لدراسة القضايا الفكرية والمشكلات الأخلاقية، وإجراء البحوث الميدانية والعلمية، لمعرفة طرق التأثير، وأساليب تعزيز الأمن الفكري والأخلاقي.

إن كل ثغرة من ثغرات الأمن الاجتماعي تحتاج إلى جهود مختصة لدراستها، ووضع الخطط لمعالجتها، واعتماد البرامج لمواجهتها، كمشكلة المخدرات، واستخدام العنف، والانحرافات الأخلاقية، والتصرفات الطائشة، وما أشبه.

إن هذه المواقع الشاغرة تحتاج إلى مبادرات وجهود أهلية مكثفة لملء الفراغ فيها، من كل شرائح المجتمع وخاصة الدعاة وعلماء الدين والأثرياء ورجال الأعمال.

والحمد لله رب العالمين